أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري
- دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989- 2014) -

محمد الناصر حميداتو (*)
مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة حمه لخضر، الوادي - الجزائر
عبد القادر شويرفات (**)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : تتمركز هذه الدراسة حول موضوع اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية والذي سنتعرض فيه كل ما يتعلق بموضوعي سعر الصرف وسياساته وكذا ميزان المدفوعات، ولتبيين أثر السياسات المنتهجة في الجزائر على ميزان مدفوعاتها كعملية التخفيض في الفترة 1989 و 1998 بالتحليل وللفترة 1999 و 2014 بالقياس الاحصائي، وذلك لمحاولة معرفة مدى تحقيق هذه السياسات للأهداف والغايات المسطرة من طرف الدولة، إيجابياتها ولوجود حلول إذا كانت هناك مشاكل متعلقة بالموضوع، من خلال معالجة الاشكالية المطروحة في الدراسة ادناه.

الكلمات المفتاح : ميزان مدفوعات جزائري، سعر صرف، سياسة تخفيض، توازن خارجي.

تصنيف JEL : C13، F31، F32.

I. تمهيد:

تقوم التجارة الدولية على تبادل الموارد الاقتصادية، السلع، الخدمات عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال، بين مختلف الدول متقدمة كانت أو نامية، قوية اقتصاديا أو ضعيفة، وذلك على أساس حاجة بعضها لهذه المواد وتحقيق البعض الآخر لفوائض منها، أو إلى تحقيقها لامتيازات نسبية وتنافسية تجعلها محل استقطاب لبقية الدول.

وبالمقابل فإن هذا الانتقال للموارد من دولة لأخرى ينجم عنه تيار من التدفقات النقدية تسمى مدفوعات دولية، وكل هذه المبادلات والتدفقات إنما يتم تدوينها في سجل خاص يسمى ميزان المدفوعات، هذا الأخير والذي ظهر منذ القرنين 16 والـ17 عشر على يد التجاريين الذين أولو اهتماما كبيرا للميزان التجاري، الذي يظهر صادرات الدولة وارداتها، ويتم تسديد الفارق بينهما بالمعادن النفيسة مما يزيد من ثرواتها وقوتها، وبعد ظهور النقود والعملات أصبح لهذا الميزان اهتماما ودورا أكبر من طرف الدول، لأنه يعكس قوة الدولة الاقتصادية مقارنة بباقي الدول، وغدا السعي إلى المحافظة على توازنه من أولى اهتماماتها.

وبالنظر إلى ما يلعبه سعر الصرف والفرق بين العملات من دور في تقييم السلع والموارد، كان اهتمام هذه الدول به أكثر كونه المدخل الأساسي لتوازن موازين المدفوعات، خصوصا وأن نظم الصرف تطورت كثير من قاعدة الذهب إلى الصرف بالذهب ثم إلى التثبيت بالدولار بداية من بريتون وودز سنة 1994، الذي لم يلبث طويلا لتأتي اتفاقية جمايكا 1973 بنظام التعويم والذي أصبح منتهجا من طرف أغلب الدول، كانت كل الدول حريصة على انتهاج نظام وسياسات للصرف تمكنها من المحافظة على قيمة عملاتها التي تعتبرها الداعم الأول لاستقرار وتوازن ميزان المدفوعات.

و انطلاقا من ذلك سنحاول دراسة هذا الموضوع على مستوى الجزائر وذلك بالاجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والمتوفرة لدينا فيما يلي:

- **دراسة يوسفي عبد الباقي (2001)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائربعنوان" دورسعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية"، حيث خلص الباحث الى ايجابية التقريب سعر الصرف الاسمي من الحقيقي وتبيين اهميته اضافة الى ارجاع اعادة توازن ميزان المدفوعات بقدر كبير الى انتعاش اسعار المحروقات.

eMail : (*) Mnhamidatou@gmail.com & (**) Kader392005@gmail.com

- **دراسة حنان لعروق (2005)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة بعنوان " سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي – دراسة حالة الجزائر"، وكانت نتائج هذه الدراسة: ان سياسة التخفيض لم تؤد الى تحسن مباشرفي الميزان التجاري والتوازن الخارجي اضافة الى ان القطاع الخارجي للجزائر يتميز بالتنوع السلعي والجغرافي غير المتكافئ مما جعل صادرات الجزائر حساسة لتغيرات اسعار النفط.
- **دراسة خليفة عزي(2012)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة بعنوان " سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقاربية"، حيث خلص الباحث الى ان المنهج النقدي يعد الامثل من بين المناهج التي توضح تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وان نظم الصرف المعومة الانسب لخدمة الدول المتطورة ذات الاقتصاديات القوية والاجهزة الانتاجية المرنة والقادرة على مواجهة الصدمات.

1- تعريف سياسات سعر الصرف: إن سياسة سعر الصرف تمثل مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للدولة في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.[1]

تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.[2]

2- أهداف سياسات سعر الصرف: إن لجوء السلطات النقدية لعديد الدول إلى انتهاج سياسات صرف مختلفة ومتعددة لنابع من أهداف كثيرة وفي غاية الأهمية ومن بينها:

2-1- مقاومة التضخم: إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الاستيراد، في المدى القصير لها تأثير على مستويات التضخم من ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية، وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات، وهو ما يحسن من تنافسية الاقتصاد، ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، والشكل التالي رقم (1) يوضح ذلك.

2-2- تخصيص الموارد: لسعر الصرف الحقيقي دور في رفع تنافسية الاقتصاد، وهو ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، ومنه التقليل من السلع المستوردة بحيث يصبح أنتاجها محليا، وهو ما يعرف بإحلال الواردات، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى استعمال عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة .

2-3- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاعات التقليدية، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، هو ما يجعله أكثر ربحية، وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال وانخفاض القدرة الشرائية للعمال.

2-4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية، قام باعتماد سياسة العملة القوية ، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي، من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.[3]

3- أنواع سياسات سعر الصرف.

3-1: سياسة تعديل سعر صرف العملة: تجري بعض الدول عمليات رفع وخفض لسعر صرفها من أجل تحقيق أهداف معينة وبتحقق مجموعة من الشروط كذلك لنجاحها، وفيما يلي تفصيلها:

أ- عملية التخفيض* في قيمة العملة: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عددا أقل من قبل من هذه العملات، وبالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناءا على سياسة مقصودة.

➢ **أسباب اللجوء إلى التخفيض:** إن عملية تخفيض العملة لا يكون أمرا عابرا أو قرارا ارتجاليا ولكن هناك أسباب قصوى تدعو إلى انتهاج مثل هكذا عمليات وهي:

- **معالجة العجز في ميزان المدفوعات:** ويقصد بالعجز أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه، وهو بدوره ينتقل من الميزان التجاري، نتيجة لقلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج.
- **ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة:** يقصد بهذه العبارة ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة اليورو أو الدولار، حيث أن أي تغير يحصل على العملات الإرتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة المنطقة.[4]

➢ **شروط نجاح عملية التخفيض:** لكي تتحقق أهداف التخفيض في قيمة العملة لا بد من توفر مجموعة من الشروط وهي:

- وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية؛
- وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي؛
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض؛
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التخفيض؛
- استجابة السلع المصدرة لعمليات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر؛
- أن تكون مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد؛
- أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد.[5]

ب- عملية الرفع في قيمة العملة:

تهدف هذه العملية أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.[6]

ج- أسباب الرفع من القيمة الخارجية للعملة:

للرفع كذلك من القيمة الخارجية للعملة أسباب نذكر منها:

- فائض الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الإستراتيجية، كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت به ألمانيا واليابان من رفع لقيمة عملتيهما عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها.

3-2: سياسة الرقابة على الصرف: تتبع العديد من الدول سابقا نظام الرقابة على الصرف نتيجة للحروب والأزمات الاقتصادية خاصة فيما بين الحربين العالميتين وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد هي كل تدخل من جانب السلطات النقدية يهدف إلى التأثير في سعر الصرف، وفي ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض والطلب.[7]

وتراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتسبة إلى البنك المركزي، الذي يقوم بدوره بتخصيص هذه المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة، ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.[8]

أ: قواعد الرقابة على الصرف: للرقابة على الصرف عدة قواعد لتجسيدها أهمها: [9]

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي إلى قواعد خاصة.
- وجود أكثر من سعر صرف.أي تعدد أسعار الصرف.
- إلزام كل مصدر أن يورد كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية، وكذلك إلزام المستورد أن يشترى العملة التي يريدها من المجمع نفسه، ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة، كما بإمكان الدولة وضع رخص التصدير وفرض رخص الاستيراد.
- تحريم التعامل أحيانا في الصرف لبعض العمليات مثل منع تصدير رؤوس الأموال، أو أن تلجأ أحيانا إلى ما يعرف بتجميد حسابات الأجانب، أي منعهم من استعمالها أو التصرف فيها وتفتح لهم مكانها حسابا بالعملة المحلية.

ب: أهداف الرقابة على الصرف: إن الدول التي تطبق سياسة الرقابة على الصرف تتطلع من خلالها إلى تحقيق أهداف بالغة الأهمية والتأثير على اقتصادياتها الخارجية ومن أهم هذه الأهداف:[10]

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء العملة الأجنبية.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي تكون أساسا في ميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بالحد من الواردات غير الضرورية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى.
- تستخدم الرقابة على الصرف كأحد أدوات القيود التجارية، بهدف حماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة أو تحديد استيراد السلع غير الضرورية من خلال تقييد التحويل لاستيراد هذه السلع،وهذا يصب في صالح الميزان التجاري، ومن الممكن أن تمتد الفائدة إلى ميزان الخدمات عندما يتم تقييد بيع العملات الأجنبية لأغراض السياحة أو العلاج في الخارج.
- تعمل الرقابة على الصرف على دعم خطط التنمية من خلال إعطاء معاملة تفضيلية للواردات الضرورية التي تخدم مشاريع التنمية والمحافظة على احتياطي البلد من العملات الأجنبية.
- تعمل الرقابة على الصرف على منع هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج والحد من ظاهرة غسيل الأموال غير المشروعة والتي شاعت في الآونة الأخيرة.
- الحد من اتساع ظاهرة الدولرة من خلال إزاحة العملة الوطنية واستخدام الدولار في المعاملات الداخلية، إلا أنه تجدر الإشارة هنا أن أي استخدام غير كفؤ لإجراءات الرقابة على الصرف من الممكن أن يعطى نتائج معاكسة بتفاقم ظاهرة الدولرة من خلال عدم السيطرة على التعامل بالباطن في تداول العملات.
- تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية بين الدول من خلال تجميد الأرصدة المصرفية، وقد مورست هذه الأداة على نطاق واسع وفي أماكن مختلفة من العالم.[11]

4- الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات: إن لميزان المدفوعات أهمية بالغة تتمثل فيما يلي:[12]

- كونه يعد وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز.
- يعتبر بيان لعرض العملة الأجنبية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.

إضافة الى كونه:[13]

- يبين لنا درجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، أي درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على العالم الخارجي؛
- يساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، مثل تخطيط التجارة الخارجية، ومجالات التمويل والتجارة الدولية؛
- يبين لنا من خلال مقارنة موازين المدفوعات السنوية للدولة، أثر السياسة الاقتصادية على التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة؛
- يظهر مدى تطور الاقتصاد الوطني من ناحية التطور الإنتاجي والصناعي ووضعية ذلك ضمن هيكل صادرات البلد؛
- أداة تساعد على تقييم وتفسير كل الظواهر الاقتصادية والنقدية والمالية المرتبطة بالاقتصاد الدولي.

بالرغم من كل ماذا ذكر من أهمية ومزايا لهذا الميزان، إلا انه لا يبرز الصعوبات الكامنة وراء عمليات التوازن بين الصادرات والواردات، أو بين التدفقات الداخلة والخارجة، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل التي يمكن الإستفادة منها خصوصا فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني. كما أن لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل إنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (سنة عادة)، أي انه لا يبين مثلا الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى، ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.[14]

5- هيكل ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لأرصدته:

5-1- هيكل ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات في شكله من تقسيمين تقسيم عمودي حسب الدائنية والمديونية (جانب دائن والآخر مدين) وتقسيم عمودي يبين مختلف البنود حسب العمليات الاقتصادية المدرجة فيه وهي:

أ- الحساب الجاري(حساب العمليات الجارية): يعرف حساب العمليات الجارية بأنه ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والتي تتم بينا المقيمين وغير المقيمين وهي ترتبط بالإنتاج والدخل ويحوي هذا الميزان أربعة موازين فرعية هي:

- **ميزان التجارة المنظورة؛**
- **ميزان التجارة غير المنظورة؛**

- **الميزان التجاري:** أو الحساب الجاري وهو يشمل رصيد كلا من ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة.[15]
- **حساب التحويلات من جانب واحد:** يتعلق بمعاملات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى لا ترد، سواء كانت حكومية أو خاصة.[16]

ب- الميزان الرأسمالي والمالي: (حساب العمليات الرأسمالية): يضم:

- **الحساب الرأسمالي:** يضم الحساب الرأسمالي عنصرين رئيسيين وهما التحويلات الرأسمالية وحيازة الأصول غير المنتجة وغير المالية أو التصرف فيها؛
- **الحساب المالي:** يشمل الحساب المالي على الاستثمار، المباشر استثمارات الحافظة، استثمارات أخرى وأصول احتياطية.

يتضمن الاستثمار المباشر كافة المعاملات التي تتم بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار، وينقسم إلى رأس مال حقوق الملكية، العائدات المعاد استثمارها، ورأسمال آخر، ويبوب حسب اتجاهه (في الخارج، في الاقتصاد القائم بإعداد البيان) كما يجري التمييز على أساس الأصول والخصوم في حسابي رأسمال حقوق الملكية وأنواع أخرى من رأس المال.

تشتمل استثمارات الحافظة على المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين الطويل الأجل، وأدوات الدين في السوق المالية، والمشتقات المالية القابلة للتداول، بما فيها مبادلة العملات وأسعار الفائدة، وتشمل فئة استثمارات أخرى على الإئتمانات التجارية والقروض القصيرة والطويلة الأجل (بما في ذلك قروض صندوق النقد الدولي والقروض المرتبطة بالتأجير التمويلي) .

تشمل الأصول الاحتياطية على المعاملات في الأصول التي تعتبرها السلطات النقدية أصولا متاحة للاستخدام، بغرض الوفاء باحتياجات ميزان المدفوعات، وتضم الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى المؤسسات أو المنظمات الدولية والأصول من النقد الأجنبي (عملات وودائع وأوراق مالية) واستحقاقات أخرى.[17]

ج- بند السهو والخطأ: يستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسجيل العمليات يكون وفق مبدأ القيد المزدوج.[18]
يعامل التباين الإحصائي (بند السهو والخطأ) كجزء من الحساب الرأسمالي على المدى القصير لأن المعاملات المالية بشكل عام تمثل المصدر الأكثر شيوعا للخطأ ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين إلى واحد من الأسباب التالية:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة، نتيجة الاختلاف في أيعار صرف العملات؛
- الخلل الناتج من تغيير القيمة الخارجية لعملة أحد البلدين المتعاملين تجاريا، فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة، هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للدولة المصدرة كاستيراد غير مسجل لرأس المال.[19]

ويعد هيكل ميزان المدفوعات من ناحية الشكل كما هو موضح بالجدول (1).

5-2- التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات: هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالته الاقتصادية:

أ: الرصيد التجاري: وهو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبر هذا الرصيد أيضا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات، ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

ب: رصيد العمليات الجارية: مؤشر على قدرة أو حاجة الاقتصاد المعني على التمويل، حيث يعبر الرصيد الموجب للعمليات الجارية على أن الدولة لها قدرة على التمويل باعتبارها استطاعت تكوين ادخار صافي من خلال تعاملها مع الخارج، أما الرصيد السالب لهذا البند فيدل على احتياج للتمويل.

ج: الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسنا في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل عرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهورا في قيمتها.[20]

6- دراسة تحليلة لأثر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات للفترة 1989-1998.

بعد العجز المستمر في كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، إضافة إلى التضخم الكبير وتراكم الديون في أوائل الثمانينات، قررت السلطات الجزائرية الدخول في إصلاحات وبرامج لإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد من بينها تخفيض قيمة العملة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى اثر هذه العملية على مختلف بنود ميزان المدفوعات.

6-1- تخفيض قيمة الدينار الجزائري الأسباب والدوافع: إن سياسة تخفيض قيمة العملة لم تكن واردة في أذهان السلطات النقدية الجزائرية قبل 1986، حيث كان سعر صرف الدينار مقوم إداريا وأكثر من قيمته الحقيقية وغير قابل للتحويل في المعاملات الرأسمالية الدولية ظنا من السلطات أنها في المسار الصحيح الذي يجعل المتغيرات الاقتصادية الكلية مستقرة، لكن مع الحجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت السلطات إجراء تخفيض هادئ عن طريق الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية، وبحلول سنة 1994 تم اللجوء اضطراريا**إلى التخفيض الصريح تطبيقا لمقترح صندوق النقد الدولي والدخول في إجراءات التصحيح الهيكلي للاقتصاد، من أجل إيجاد قيمة حقيقية للدينار وبعث الثقة فيه من جديد وتحقيق التوازن الخارجي المنشود.

أ: أسباب ودوافع تخفيض العملة في الجزائر: إن أهم أسباب اللجوء إلى التخفيض مرده إلى الاختلال الخارجي وكذا الداخلي للاقتصاد الذي عانت منه الجزائر والذي تميز بـ:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛
- التآكل المستمر لاحتياطات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة، فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات قصوى شكلت 82.2%من الصادرات سنة 1993، وبالتخفيض يمكن إعادة ترتيب الدين الخارجي؛
- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمته والرقابة المشددة عليه جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين؛[21]
- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز.
- التوسع التضخمي الذي مكن المستهلك من امتلاك عملة أكثر مما ينتج نظرا لعمليات السحب المكشوف التي مكنت المؤسسات من دفع أجور عمالها من خلال عمليات التطهير المالي المتكرر، فضلا عن القيام بإصدارات نقدية بدون مقابل من أجل تغطية النفقات الحكومية.[22]

ب: توفر الشروط النظرية للتخفيض في الاقتصاد الجزائري: تشترط النظريات والمناهج الاقتصادية المهتمة بأسعار الصرف توافر عديد الظروف من اجل نجاح عملية التخفيض في قيمة العملة سنحاول إسقاطها على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى نجاح هذه العملية.

1- **من جانب الصادرات:**إن أول شرط لنجاح التخفيض هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجاوب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن الـ 90%من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضا ولا ارتفاعا لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي، والدول المنظمة للـ OPEP[3]* كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب إنتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنه تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

وعليه يمكننا القول بأن الاعتماد على سياسة تخفيض قيمة الدينار تعتبر إلى حد ما غير مجدية نظرا لعدم مرونة العرض الداخلي ولا الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية ومن غير المؤكد الحصول على نتائج ايجابية من هذه العملية إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغيير شامل في هيكل الصادرات.

2- من ناحية الواردات: إن تخفيض العملة من جانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لأن تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغير مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير.

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية وسلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا لارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وإن ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وان كانت مكلفة بالعملة الوطنية للأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا النزيف.

مع أن هذا التحليل لواقع الصادرات والواردات الجزائرية والتي تعنى مباشرة بعملية التخفيض، والمناخ الذي يظهر غير مناسب إلا أن السلطات قامت بإجراء عمليات تخفيض وعلى مرات متوالية وهو ما يجعلنا نتساءل عن جدوى هذا التخفيض وعن النتائج التي حققها خصوصا على مستوى ميزان المدفوعات وهو ما سنتطرق له في القادم من الدراسة.

6-2- تحليل أثر التخفيض على الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري أول مستهدف بعملية تخفيض العملة بحكم احتوائه على بندي الواردات والصادرات واللتان ينجم عنهما تدفقات مالية داخلة وخارجه لها علاقة ثابتة بسعر الصرف، وقبل التطرق لتحليل هذا التأثير على كل من البندين على حدا لابد من استعراض إحصائيات للتدفقات الناجمة عن عمليتي التصدير والاستيراد للفترة المدروسة في الجدول رقم (4).

أ: أثر التخفيض على الصادرات: يلاحظ جليا من خلال الجدول (3) أن قيمة الصادرات الجزائرية شبه مستقرة خلال هذه الفترة بين القيمتين 8.89 كحد أدنى و13.82 كحد أقصى، بالرغم من أن قيمة العملة في انخفاض مستمر وذلك ملاحظ من الارتفاع المطرد لسعر الصرف بوصوله الى حوالي 08 أضعاف في سنة 1998 مقارنة بسنة 1989، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الصرف أو التخفيض في قيمة الدينار لم يترك أي تأثير على الصادرات الجزائرية، ويفسر عدم التجاوب لعملية التخفيض بكون الثادرات تتشكل من حوالي 95% من المحروقات وسبب التذبذب الطفيف في قيمة الصادرات إنما راجع إلى أسعار النفط، في حين لا يظهر تأثر باقي النسبة التي هي ضعيفة جدا ولا اعتبار لها مقارنة بالمحروقات إضافة إلى أنها شبه مستقرة ما عدا انخفاضها الطفيف جدا وارتفاعها في سنتي 1996 و1997 الذي مرده إلى سعر البرميل من النفط. ولتوضيح التحليل أكثر سنعتمد على الإحصائيات الموجودة بالجدول رقم (3) وباستخدام برنامج الـ Exel نحصل على التمثيل البياني لسعر الصرف، الصادرات والصادرات خارج المحروقات كما في الشكل (2).

حيث يظهر الرسم البياني تناغم وتطابق كبير بين قيمة الصادرات الكلية والصادرات خارج المحروقات في حين أن تغير سعر الصرف كما وأنه متغير خارجي لا علاقة له بهما.

من خلال الجدول (3) والرسم البياني بالشكل (2) لا يمكن ملاحظة أي أثر لتخفيض العملة على الصادرات وهذا لعدم مرونة الطلب الخارجي عليها نظرا لأن الحصص محددة دوليا من طرف منظمة الـOPEP وبالتالي لا دخل للدولة في الزيادة والنقصان مهما تغير ت الظروف.

ب: أثر التخفيض على الواردات: اعتمادا على الجدول رقم (3) وبالنظر إلى الشكل رقم (3) سنلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تناقصا في قيمتها الإجمالية خلال سنتي 1991 و 1993 وهذا راجع إلى عملية التخفيض والسياسة الرقابية على الواردات في هذه الفترة، كما يلاحظ ارتفاع لهذه القيمة سنة 1994إلى 9.15 و10.10 مليار دولار سنة 1995 يفسر على انه ناجم على بداية التجاوب مع التحرير التدريجي الناجم عن برنامج التثبيت stand-by[*4] ولكنه سرعان ما بدأ يتراجع تدريجيا نظرا لضخامة تكلفة الواردات بالعملة المحلية جراء الارتفاع السريع لسعر صرف الدينار.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكننا القول بأن تخفيض قيمة الدينار لم تؤدي إلى تغير كبير في قيمة الواردات وذاك لعاملين اثنين:

- تركيبة الواردات التي لا استغناء عنها بحكم أنها من الضروريات في الاستهلاك أو كمدخلات في عملية التصنيع؛
- برنامج التعديل الهيكلي الذي يدعم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية[*5] والذي كان مكبوحا إن صح التعبير بتدهور العملة، هذه الظروف الواضحة والتي جعلت من الواردات غير مرنه تجاه التغير في قيمة العملة.

6-3- تحليل أثر التخفيض على حساب رأس المال والرصيد الإجمالي للميزان.

أ: أثر التخفيض على حساب رأس المال: إن نظرة سريعة إلى الجدول رقم (3) تبين بوضوح تام حساب رأس المال ظل عاجزا طوال هذه الفترة ما عدا سنة 1989 والتي كان رصيده فيها 0.31 مليون دولار، والسبب في ذلك يرجع إلى خدمة الدين التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري طوال هذه الفترة، غير أن هذا الرصيد ارتفع بداية من 1994 وبلغ ذروته في 1995 تم بدأ بالتراجع إلى نهاية الفترة وسبب ذلك دخول الجزائر في برنامج إعادة الجدولة وتسديد الديون المبرمجة خلال فترة الإصلاح.

أما عن اثر تخفيض العملة على هذا البند من الميزان فلا يوجد له أثر معتبر، أولا لأن تقيم حركة رؤوس الأموال بالدولار، وثانيا لعدم قابلية الدينار للتحويل في المبادلات الدولية ولعزوف الاستثمار الأجنبي المباشر القدوم للجزائر

نظرا للإختلالات الاقتصادية الحاصلة، حيث سجل في سنتي 1990 و1992 هروب لهذا الاستثمار بمقدار 0.12 مليار دولار وانعدام لتواجده سنة 1992و1993. [6*]

ب: أثر التخفيض على رصيد ميزان المدفوعات: يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والتغير في صافي الاحتياطات الرسمية وبالتالي فالرصيد الإجمالي هو حوصلة للتغيرات الحاصلة فيهما وفيما يلي سنحاول تحليل تطور هذا الرصيد بناءا انطلاقا من الشكل البياني رقم (4) التمثيل البياني لقيم الرصيد الإجمالي، رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف لمعرفة أثر التخفيض في العملة على هذا الأخير.

إن التمثيل البياني أعلاه يظهر بوضوح عدم وجود علاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات ففي جل مراحل ارتفاع سعر الصرف كان هذا الرصيد متذبذبا بين الصعود والنزول متأثرا برصيد الميزان التجاري، أما سنوات 1993، 1995و 1996 واللاتي انخفض فيها بقيمة أكبر، راجع للرصيد السالب في ميزان رأس المال، ومن هنا ندرك وبناءا على التحاليل السابقة لأثر التخفيض على الميزان التجاري وحساب رأس المال والتي أظهرت عدم مرونتهما وتجاوبهما مع هذه العملية، أن الرصيد الإجمالي كذلك لم يظهر تأثيرا يعتد به تجاه عملية التخفيض وإنما يرجع العجز والفائض فيه لوضعية بنوده الأخرى.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

بعد تحليلنا لاثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات للفترة 1989 -1998، سنحاول التطرق إلى الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بأرصدة ميزان المدفوعات وكذا رصيده لنتمكن من معرفة تأثر هذا الأخير بتقلبات سعر الصرف الذي يعكس استقراره وتذبذبه مدى نجاح سياسة الصرف في تحقيق أهدافها.

سنقوم في هذه الدراسة بالاختبار القياسي للعلاقة السببية بين سعر الصرف وأرصدة ميزان المدفوعات لمعرفة العلاقة فيما بينها وارتباط وتأثير سعر الصرف في كل منها، وذلك باستخدام الانحدار البسيط أو المتعدد عند الضرورة، بإضافة متغير لتفسير النموذج المقترح، كما سنقوم بإدراج وحذف حد ثابت إلى المعادلة التقديرية لتبيين القوة التفسيرية للمتغير المستقل للتابع في كل حالة.

والانحدار البسيط هو نموذج إحصائي يقوم بتقدير العلاقة بين متغيرين وينتج عنه معادلة تفسر العلاقة بينهما وتعطي قيمة المتغير التابع حال معرفة المتغير المستقل، ويمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$Y_i = ß_0 + ß_1.X_i + \varepsilon_i$$

حيث:

- Y_i= المتغير التابع $ß_0$=حد ثابت مقدر يحدد قيمة Y عندما يكون X=0.
- $ß_1$= يمثل ميل الخط المستقيم المقدر الذي يبين العلاقة بين المتغيرين.
- X_i= المتغير المستقل.
- ε_i= الخطأ العشوائي للتقدير.

وسنقوم في تطبيقنا باستخدام برنامج الـ SPSSالإحصائي لتسهيل استخراج المعلومات والتقديرات المتعلقة بهذه النماذج اعتمادا على الإحصائيات المتاحة والمجمعة بالملاحق التابعة لهذه المذكرة، كما سيتم تحديد مصطلحات مختصرة لكل المتغيرات المدروسة لتسهيل الوصول إلى النتائج واختصار العبارات المتكررة والطويلة وذلك كما يلي:

- B= رصيد ميزان المدفوعات.
- CC= رصيد الحساب الجاري.
- CCAP= رصيد حساب رأسالمال.
- IMP= قيمة الواردات.
- EXP= قيمة الصادرات.
- PCH= سعر الصرف.

كما سيتم عرض النتائج المتحصل عليها كما يلي:

- النموذج المقدر..... $Y_i = ß_0 + ß_1.X_i + \varepsilon_i$
- وتمثل معامل الارتباط بين المتغير والمقدر..... R =
- تمثل معامل التحديد وهي تبين نسبة تفسير معادلة المتغيرات المستقلة لقيمة العنصر التابع..... R^2=
- قيمة اختبار فيشر المحسوبةFcalوقيمة اختبار فيشر المجدولة Ftab ..... F(cal , tab)

ملاحظة: تحسب Fcal من البرنامج أما Ftab فتستخرج من الجدول الخاص بفيشر F(k-1,n-k)حيثnعدد المشاهدات و n-kدرجة الحرية، حيث k عدد المتغيرات المستقلة في النموذج، وهي تبين معنوية النموذج المقدر فإذا كانت Fcal>Ftab فإننا نقبل الفرضية H_1 والتي تعني أن النموذج المقدر معنوي ويوجد على الأقل مقدرة تفسر العلاقة بين المتغيرين، وإن كان Fcal<Ftab فإننا نقبل الفرضية العكسية H_0 أي عدم معنوية النموذج المقدر.

قيمة اختبارستودنت المحسوبة Tcalوقيمة اختبار ستودنت المجدولةTtab كما يلي:

- المحسوبة والمجدولة لمعلمة الحد الثابت .....$T_0(cal , tab)$
- المحسوبة والمجدولة لمعلمة المتغير الأول .....$T_1(cal , tab)$

لكل معلمة مقدرة على حده، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الأخيرة فـ Tcalتحسب من البرنامج في حين تستخرج قيمة Ttab من الجدول الخاص بها مثل قيمة فيشر، لكن قيمة ستودنت تبين معنوية كل متغير على حدا ومقدرته على تفسير قيمة المتغير التابع، فإذا كانTcal>Ttab فإننا نقبل الفرضية H_1وهذا يعني أن هذا المتغير المستقل له معنوية وقادر على تفسير المتغير التابع، وإذا كانTcal<Ttab فإننا نقبل الفرضية H_0والتي تعني استبعاد المتغيرة المستقلة هذه لعدم معنويتها ومقدرتها على تفسير قيمة المتغير التابع.

وأخيرا وبعد استبعاد الفرضيات المعدومة، نستخرج النموذج المقدر الصحيح والعلاقة السببية بين هذه المتغيرات إن وجدت.

III. النتائج ومناقشتها:

اولا: الاختبارات القياسية لعلاقة سعر الصرف بالحساب الجاري: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4) سنقوم برصد المعطيات المتعلقة بالصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري للحصول على تحليل العلاقة السببية بين هذا الاخير وبين سعر صرف الدينار الجزائري.

يتركب **رصيد الحساب الجاري**من الفرق بين الصادرات والواردات وصافي التحويلات، ومن خلال مخرجات برنامج الـ SPSSللمعطيات المتعلقة بالصادرات وسعر الصرف المدرجة فيه نحصل على النتائج التالية:

- **في حال وجود الحد الثابت:**

$$CC = 130.479 - 1.599TCHR = 0.599 \ ; R^2 = 0.358$$
$$F(7.822 , 4.54) T_0(3.074, 2.145) \ ; \ T_1(-2.797 , 2.145)$$

من نتائج اختبار الفرضيات يظهر جليا أن النموذج معنوي وكذلك المعالم المقدرة(Tch، الحد الثابت) وذلك لكون القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة، وبالتالي فإن كل من سعر الصرف والحد الثابت لهما مقدرة تفسيرية ليست عالية لرصيد الحساب الجاري بحوالي 35% وتعود النسبة الباقية لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

- **باستبعاد الحد الثابت** يكون:

$$CC = 0.155 \ TCHR = 0.686 \ ; \ R^2 = 0.47$$
$$F(13.312 , 4.54) T(3.649 , 2.145)$$

نلاحظ أنه حتى في حالة استبعاد الحد الثابت يبقي النموذج معنويا وقدرته التفسيرية أكبر من النموذج الأول، وبما أن النموذج الأول يظهر به ميل معادلة الانحدار سالبا فإنه مخالف للنظريات الاقتصادية سالفة الذكر، وعليه نختار النموذج الثاني-بدون حد ثابت- لكونه أكبر معامل تحديد وميله موافق للنظريات الاقتصادية.

ثانيا: اختبار العلاقة بين سعر الصرف وحساب رأس المال والرصيد الإجمالي: عرف رصيد الميزان فوائض متتالية خلال هذه السنوات عدا في السنة الأخيرة أين حقق عجزا بمقدار 5.8 مليار دولار، والجدول رقم (5) يبين إحصائيات الرصيدين للفترة من1999 إلى 2014.

وإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف وبنود الحساب الجاري، بحكم وجود تدفق نقدي داخل وخارج من الدولة نتيجة عمليات التصدير والاستيراد والتحويل يدخل في حسابه سعر الصرف، سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة هذه العلاقة مع حساب رأس المال والذي يشكل كذلك بندا هاما وذو فعالية كبرى على رصيد الميزان الكلي، وكذلك الأثر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات،

بالنسبة لحساب رأس المال: يعبر هو أيضا عن تدفقات نقدية داخلة وخارجة من إقليم الدولة ينجم عن تبادل للعملات الصعبة والمحلية ونتائج تقديره كانت كالتالي:

- **في حالة وجود الحد الثابت:**

$$CCAP = -5.692 + 0.066TCHR = 0.085 \ ; \ R^2 = 0.007$$
$$F(0.101 , 4.54) T_0(-0.372, 2.131) \ ; \ T_1(0.319, 2.131)$$

من خلال اختبار فيشر يلاحظ أن قيمة Ftab>Fcal وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 والتي تعني عدم معنوية النموذج المقدر.

- **باستبعاد الحد الثابت:**

$$CCAP = -0.011\ TCHR = 0.227\ ;\quad R^2 = 0.052$$
$$F\ (0.818\ ,4.54) \qquad T\ (-0.904\ ,2.145\ )$$

نلاحظ أن استبعاد الحد الثابت كذلك لم يؤد إلى نتيجة تذكر حيث بقيت Ftab>Fcal وبالتالي فهذا النموذج أيضا مرفوض، وليس له أي مقدرة على تفسير العلاقة بين المتغيرين، وبالتالي فإن رصيد رأس المال لا يبدي أي تجاوبا مع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وهو ما ذكرناه في المبحث السابقة حيث أن حركة رؤوس الأموال شبه معدومة جراء الرقابة على الصرف والقيود المفروضة وحتى ما سجل في هذه الرصيد من قيم فهو راجع لديون قصيرة الأجل أو حقوق واجبة التسديد.

ثالثا: بالنسبة للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات:

- **في حالة وجود الحد الثابت:**

$$BP = 124.802 - 1.533\ TCHR = 0.616\ ;\quad R^2 = 0.379$$
$$F\ (8.555\ ,4.54)T_0(3.206,\ 2.131\ )\ ;\ T_1(-2.925\ ,\ 2.131)$$

تظهر نتائج الاختبارات القيم المحسوبة لكل من فيشر وستودنت أكبر من القيم المجدولة وبالتالي سنقبل الفرضيات الموجبة H_1والتي تعني معنوية النموذج والقيم المقدرة.

- **باستبعاد الحد الثابت:**

$$BP = 0.145\ TCHR = 0.685\ ;\quad R^2 = 0.469$$
$$F\ (13.227\ ,4.54)T\ (3.638\ ,\ 2.145\ )$$

نفس النتيجة حتى في حال استبعاد الحد الثابت، النموذج والقيم المقدرة ومعنوية وهو ما يثبت العلاقة السببية بين المتغيرين، غير أننا سنستبعد النموذج الأول وسنعتمد النموذج الثاني، كون النموذج الأول ميل منحنى دالة الانحدار فيه سالب وهو مناف للنظريات الاقتصادية، إضافة لكون معمل تحديد النموذج الثاني أكبر،ومع ذلك فالعلاقة التأثيرية بينهما ضعيفة جدا حيث يقدر ميل منحنى الانحدار بينهما بـ 14.5% في حين لا تتجاوز القدرة التفسيرية للنموذج الـ 46.7%.

IV. الخلاصة :

عرفنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر وكباقي دول العالم طبقت منذ استقلالها إلى اليوم عديد أنظمة وسياسات الصرف، سعيا منها لإيجاد الاستقرار وتحقيق التنمية، كما أنها قامت بإصلاحات وتعديلات على اقتصادها خصوصا بعد عجز ميزان المدفوعات لسنوات عدة وانهيار أسعار النفط سنة 1986، وبعد دراستنا لهذه العمليات، خلصنا بعد التحليل والاختبارات القياسية إلى أن هناك علاقة بين سعر الصرف وكل من رصيد الحساب الجاري ورصيد ميزان المدفوعات، هذه الاستجابة للتغيرات وإن كانت ضعيفة نسبيا إلا أنه يمكن أن تكون فعالة ويعتمد عليها في إحداث تغيرات أو إعادة التوازن عن طريقها لميزان المدفوعات شريطة توفير ظروف أخرى وإصلاحات على مستوى بعض الهياكل كالقطاعات المصرفية والإنتاجية، لتكون أكبر مرونة مع الطلب الخارجي وذات جودة أقدر على التنافسية، كما أن العلاقة بين رصيد العمليات الرأسمالية ليس له علاقة سببية مباشرة بتغيرات سعر الصرف وهذا ناشئا لرقابة على الصرف وعلى حركة رؤوس الأموال والقيود المفروضة عليها، وبعد هذا التحليل والقياس الإحصائي يمكننا استخلاص بعض النتائج:

- استقرار سعر الصرف أساس لاستقرار ميزان المدفوعات وهو هدف سام تسعى كل الدول لتحقيقه من اجل المحافظة على توازنها الخارجي واستقرار اقتصادياتها؛
- سياسة تخفيض العملة التي قامت بها الجزائر لم يكن لها اثر واضح أو معتبر على إعادة توازن ميزان مدفوعاتها للفترة بين 1989 و 1998 بقدر ما كان له اثر على التوازن الداخلي، أما تحقيقها لتوازن ميزان المدفوعات فيرجع إلى انتعاش أسعار النفط بدرجة كبرى؛
- من بين أهم أسباب عدم استجابة ميزان المدفوعات لعملية تخفيض العملة هو التحرير التجاري الذي لم يكن مرفقا بتنمية حقيقة لقطاع الإنتاج والتصدير مما نتج عنه زادة في الواردات وثبات في الصادرات؛
- نجحت الجزائر خلال العشرية الأخيرة في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وفي مستوى أقرب ما يكون لمستواه الفعلي، غير أنها لم تحقق نتائج واضحة من هذا الاستقرار، حيث أنها لم تستفد من مزايا استقرار الصرف وجاذبية القيمة المنخفضة لسعر الصرف وذلك لعدم وجود جهاز تصديري متنوع وقوي ومرن تجاه الطلب الخارجي إضافة لعدم وجود حرية كافية لحركة رؤوس الأموال؛
- توازن ميزان المدفوعات لا يتوقف على استقرار أسعار الصرف ولا على قيمتها المنخفضة فحسب بل على وجود اقتصاد قوي، مرن ومتنوع يمكن من الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية وتوقي الصدمات.

- كما لا يفوتنا أن تقدم بعض التوصيات بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج وتحليلات وهي:

- تخفيف الرقابة على الصرف وإعطاء مرونة اكبر للجهاز المصرفي بما يتناسب والاستفادة من حركة رؤوس الأموال للداخل رغبة في حصولها على التنافسية من خلال أسعار الصرف المنخفضة نسبيا؛
- التعديل في الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيز لهذا الأخير، لدعم القطاع الإنتاجي والتصديري؛
- البحث عن بدائل لقطاع المحروقات الذي يمثل 90 % من صادرات البلد، وتحدد تقلباته مصير الاقتصاد بأكمله، فللجزائر قطاعات أخرى غير مستغلة ويمكن أن البديل الأقل في التكلفة والوصول إليه كقطاعي السياحة والزراعة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): هيكل ميزان المدفوعات

البنود	دائن	مدين	رصيد
الميزان التجاري	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(1)
الصادرات	Xxxxx	xxxxx	Xxxxx
الواردات	Xxxxx	xxxxx	Xxxxx
خدمات غير موزعة	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(2)
ريع رأس المال الصافي	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(3)
تحويلات صافية	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(4)
رصيد الحساب الجاري	(1)+(2)+(3)+(4)		Xxxxx
استثمارات صافية	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(5)
قروض ذات المدى الطويل والمتوسط	Xxxxx	xxxxx	xxxxx(6)
رصيد حساب راس المال	(5)+(6)		Xxxxx
ضبط قصير المدة مسلم صافي			Xxxxx
رصيد ميزان المدفوعات			Xxxxx
احتياطات خام			xxxxxxxx

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المفاهيم النظرية السابقة.

الجدول رقم (2): إحصائيات الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الرسمي للفترة 1989- 1998 الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	9.53	11.31	12.10	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14
منها محروقات	----	10.86	11.73	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77
الواردات	8.37	9.68	7.68	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.63
الميزان التجاري	1.162	1.62	4.42	3.21	2.42	0.26	0.16	4.13	5.69	1.51
سعر الصرف $/دج	7.61	10	17.7	21.83	23.34	35.06	47.66	54.75	57.70	58.74

المصدر: http://www.ons.dz/-conclusionstatistique de 1962-2011, P.220.

الجدول رقم (3): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الحساب الجاري	1.08-	0.14-	2.15	1.30	0.80	1.84	2.24-	1.25	3.45	0.91-
رصيد حساب رأس المال	0.31	1.57-	1.89-	1.07-	0.81-	2.54-	4.09-	3.34-	2.29-	0.83-
الرصيد الاجمالي	0.77-	1.71-	0.26	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-
سعر الصرف $/دج	7.61	10	17.7	21.83	23.34	35.06	47.66	54.75	57.70	58.74

La Source: http://www.ons.dz/-conclusion statistique de 1962-2011, P.220.

الجدول رقم (4): إحصائيات الحساب الجاري وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	12.32	21.65	19.09	18.71	24.74	32.22	46.33	54.74
الواردات	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68
رصيد الحساب الجاري	- 0.02	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95
سعر الصرف $/دج	66.5740	75.2600	77.2150	79.6820	77.3950	72.6137	73.3799	72.6464
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	60.59	78.59	45.19	57.09	72.88	71.74	64.38	60.04
الواردات	26.35	37.99	37.4	38.89	44.94	51.57	55.06	59.44
رصيد الحساب الجاري	30.54	34.45	0.40	12.15	19.70	12.30	0.76	-9.10
سعر الصرف $/دج	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	79.3809	80.5606

La Source: - de **1999** au **2011**:http://www.ons.dz/-conclusion statistique de 1962-2011, P.P.220-221.

- 2012/2014: Banque d'Algérie; Bulletin_29 de Mars 2015, P.15.

الجدول رقم (5): إحصائيات حساب رأس المال، الرصيد الإجمالي، وسعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1999-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد حساب رأس المال	2.40-	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	11.22-
الرصيد الإجمالي للميزان	2.38-	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.74
سعر الصرف $/دج	66.5740	75.2600	77.2150	79.6820	77.3950	72.6137	73.3799	72.6464
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد حساب رأس المال	0.99-	2.54	3.46	3.15	0.36	0.24-	0.70-	3.23
الرصيد الإجمالي للميزان	29.55	36.95	3.86	15.33	20.06	12.06	0.13	5.88-
سعر الصرف $/دج	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	79.3809	80.5606

La Source: - de **1999** au **2011**:http://www.ons.dz/-conclusion statistique de 1962-2011, P.P.220-221.

- **2012/2014:** Banque d'Algérie; Bulletin_29 de Mars 2015, P.15.

الشكل رقم (1): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف.

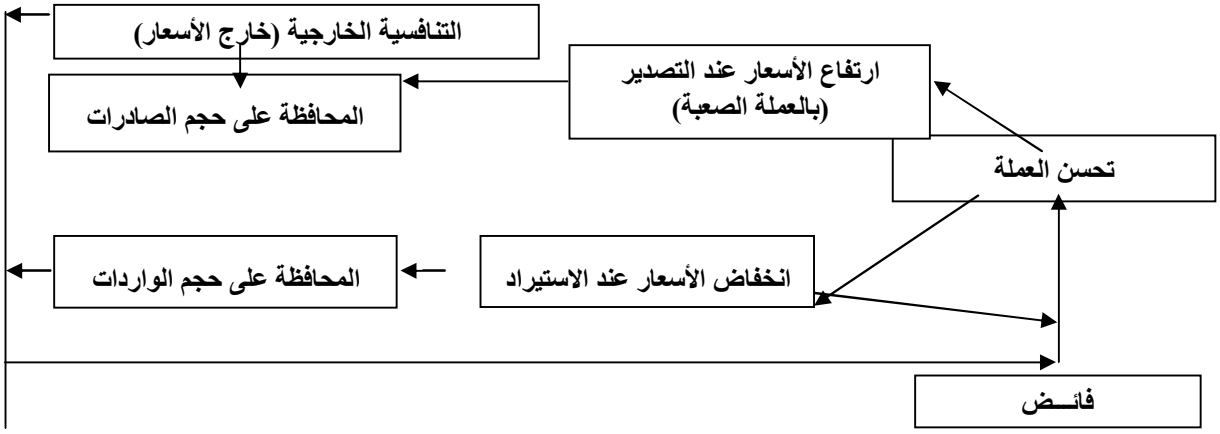

المصدر: عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2005،2، ص.132.

الشكل رقم (2): التمثيل البياني لسعر الصرف، الصادرات والصادرات خارج المحروقات للفترة 1989-1998

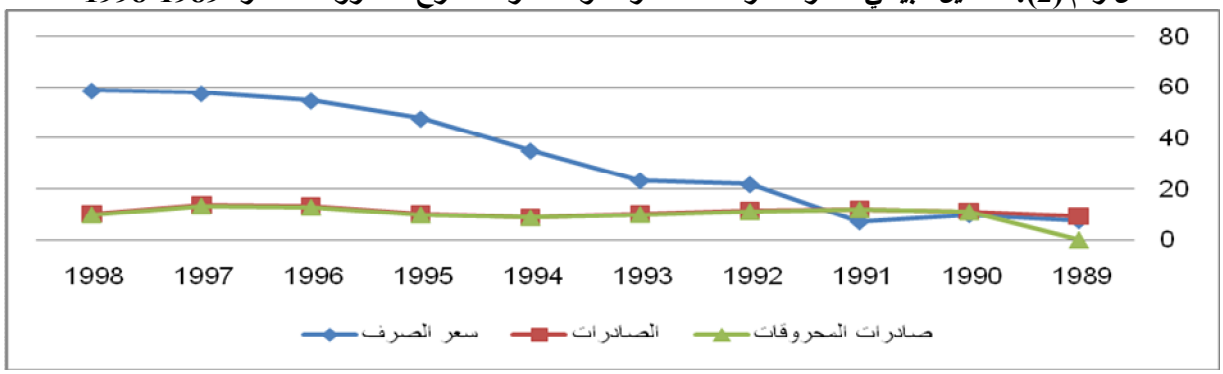

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول(2) وبرنامج الـ Excel.

الشكل رقم (3): التمثيل البياني لسعر الصرف وقيمة الواردات للفترة 1989-1998.

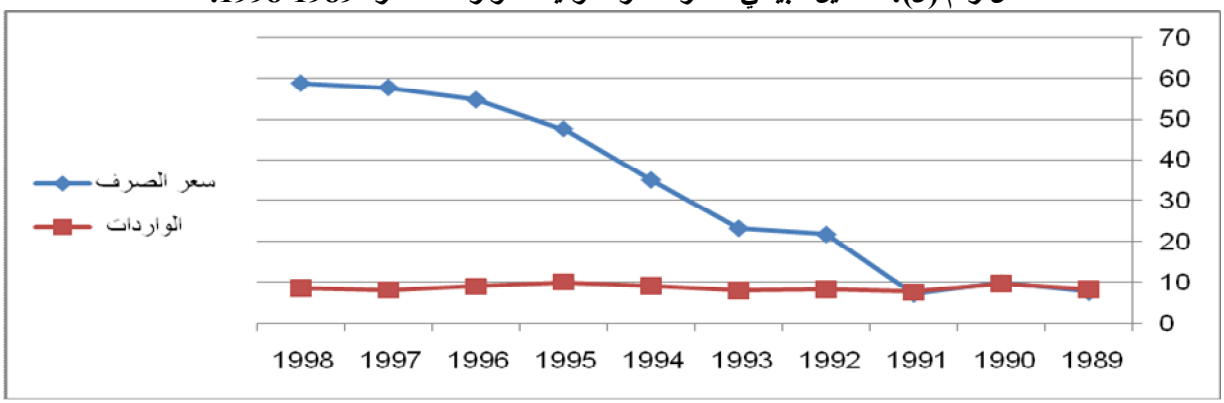

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (2) وبرنامج الـ Excel.

الشكل رقم (4): التمثيل البياني لسعر الصرف، رصيد الميزان التجاري والرصيد الإجمالي لميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 1989-1998.

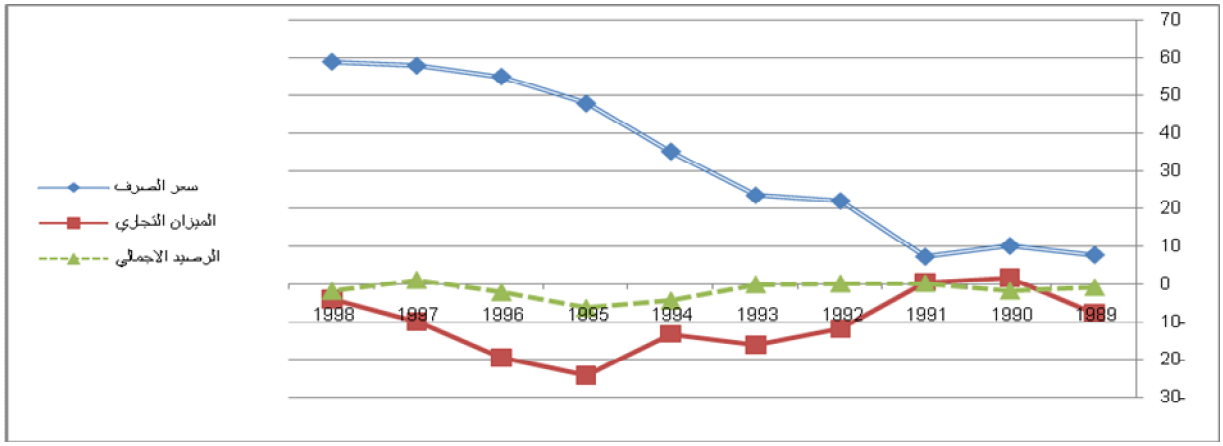

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول(4) وبرنامج الـ Excel.

الإحالات والمراجع:

[1]. عمر حميدات، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر،2011، ص.21.

[2]. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.105.

[3]. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط2،2005، ص ص.132-133.

[*]. نقصد بتخفيض قيمة العملة إعطاؤها قيمة تكافئية أقل من قيمتها السابقة،ففي طريقتنا لتعير المباشر يكون تخفيض قيمة العملة مع تخفيض سعر صرفها أما بالنسبة للدول التي تستخدم التسعير غير المباشر كالجزائر، فتخفيض قيمة العملة يعن الرفع من سعر الصرف. أنظر:

- Kheladi Mokhtar, **Introduction aux relation économiques internationales**, OPU Algérie, 2010, P.133.

[4]. عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر عمان، 1999، ص.151.

[5]. نفس المرجع السابق، ص.152.

[6]. وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1،2001، ص.293.

7. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص.130.

[8]. سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010، ص 44.

[9]. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظيم والتنظير**، الدار اللبنانية المصرية، 1994، ص.68.

[10]. عبد الباقي يوسفي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2001، ص.76.

[11]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص.145-146.

[12]. نفس المرجع السابق، ص.40.

[13]. عمر حميدات، مرجع سابق، ص.30.

[14]. خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص.6.

[15]. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2015، ص.197.

[16]. جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي**، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص.79.

[17]. نفس المرجع السابق، ص ص.80-81.

[18]. نفس المرجع السابق، ص.81.

[19]. خليفة عزي، مرجع سابق، ص.9.

[20]. جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص ص.83-84.

[**]. التوقف عن الدفع الذي أعلن عنه في 1994/04/06 وانغلاق رؤوس الأموال في وجه الجزائر بالرغم من سلسلة الإصلاحات التي حدثت، جعل من الجزائر تقبل بفكرة التخفيض الصريح للعملة واللجوء لبرنامج التصحيح الهيكلي. أنظر:

-Abdelmadjid Bennouni, **les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie**, les cahiers de CREAD, n.43, 1998, Alger, P.112.

[21]. حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2005، ص.162

[22]. Abdelmadjid Bennouni, **les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie**, les cahiers de CREAD, n43, 1998, Alger, P.111.

[23]. OPEP: منظمة الدول المنتجة للبترول.

[24]. برنامج التثبيت هو برنامج قامت الجزائر بتجسيده تحت إشراف صندوق النقد الدولي، لمدة سنة تم من خلاله تخفيض قيمة العملة بـ 40.17% وتحرير التجارة الخارجية، ثم تلاه برنامج التمويل الموسع وإعادة جدولة الديون لمدة 03 سنوات (1995-1998)، أنظر:

- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص.117.

[25]. أنظر: حنان لعروق، مرجع سابق، ص. 166.

[26]. أنظر: خليفة عزي، مرجع سابق، ص.167.